



للمداخلات المقدمة باللغة الأجنبية فتحرر بخط Times New Roman وتحرر بخط 12 الهوامش بنفس الخط وبحجم 10. ✓ الإشارة إلى المراجع و الهوامش في أسفل الصفحة وتدرج قائمة المراجع في نهاية البحث.

- ✓ لا ترد على المداخلات غير مقبولة.
- ✓ أن تتضمن استماراة المشاركة المعلومات التالية : اسم ولقب المشارك، المؤسسة المستخدمة، الدرجة العلمية، التخصص، البريد الالكتروني ،عنوان المداخلة، محور المداخلة ،الملخص.

## مواعيد هامة

\* آخر أجل لإرسال المداخلات: 05 ماي 2022.  
\* تاريخ الرد على المداخلات المقبولة يوم: 25 ماي 2022.

\* تاريخ انعقاد الملتقى: يوم: 15 جوان 2022.  
ترسل المداخلات إلى البريد الالكتروني:

[h.younsi@univ-boumerdes.dz](mailto:h.younsi@univ-boumerdes.dz)

[s.oucif@univ-boumerdes.dz](mailto:s.oucif@univ-boumerdes.dz)

حضركم يشرفنا



## محاور الملتقى

**المحور الأول:** الوظيفة التمثيلية

**المحور الثاني:** الوظيفة التشريعية

**المحور الثالث:** الوظيفة الرقابية للتنمية المستدامة

## شروط المشاركة

- ✓ أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو عرضه أو المشاركة به في أعمال علمية سابقة.
- ✓ توافق البحث مع أحد المحاور.
- ✓ ضبط البحث وفق المنهجية المتعارف عليها توثيقا وكتابة مع الالتزام بال قالب الخاص بالمداخلة.
- ✓ عدم تجاوز عدد صفحات المداخلة 20 صفحة وأن لا تقل عن 10 صفحة، مرافق بملخص لغة البحث والأخر باللغتين العربية او الانجليزية.
- ✓ لا تقبل المداخلات المشتركة.
- ✓ تكتب المداخلات بخط Simplified Arabic حجم 14، أما الهوامش فتكتب بطريقة آلية في نهاية كل صفحة بحجم 12، أما بالنسبة

للمداخلات المقدمة باللغة الأجنبية فتحرر بخط 12 الهوامش بنفس الخط وبحجم 10.

يعد البرلمان أحد أهم محاور الإصلاح السياسي، باعتباره مؤسسة تمثلية تعكس من خلال آليات تشكيلها وعملها، مدى الانتقال إلى الديمقراطية الذي هو نتاج بناء دولة الحق والقانون، حيث تخضع تصرفات الحاكمين لسيادة القانون، وهذا المعنى فإن الديمقراطية تقوم على حق كل شخص في المشاركة في تدبير الشأن العام عبر مختلف المؤسسات التمثيلية، خصوصاً بواسطة البرلمان له من السلطات والاختصاصات ما يخوله التعبير عن إرادة الشعب ومراقبة العمل الحكومي.

تأسيساً لذلك، أول التعديل الدستوري الجزائري سنة 2020 عنابة خاصة بمؤسسة البرلمان بمحاولة بعث مكانته التي يجب أن يحظى بها بين باقي المؤسسات الدستورية، وهذا بعد أن كشفت الممارسة البرلمانية لعهد طويل أن البرلمان الجزائري بقي محكماً بطابع الجمود تارة، وضالة دوره تارة أخرى، مع تسجيل افتقاره الفعالية المطلوبة والضرورية لرقابة العمل الحكومي والاضطلاع بالسيادة التشريعية.

وعليه نحاول من خلال هذا الملتقى عرض دراسات وتحليلات لجديد العناصر التي تم استحداثها أو تعديليها أو التأكيد عليها وفقاً للتعديل الدستوري 2020، وعليه إشكالية الملتقى تتحول كالتالي : هل يمكن أن يشكل الإصلاح الدستوري بكل